الأراضي التي تشغلها هذه القرى بـ ٥٠ ألف دونم من ضمن مساحة الجولان الكلية، وهي مليون ومئتي ألف دونم تتوزع عليها المستوطنات الاسرائيلية[٦].

وقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، إلى اتباع سياسة مبرمجة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة، مستغلة في ذلك عددهم القليل من جهة، وبرامجها السابقة تجاه أبناء الطائفة العربية الدرزية في مناطق ١٩٤٨ من جهة ثانية، والرامية إلى سلخ الطائفة عن انتمائها القومي، وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد. لذلك فإن من الضروري التعرض بصورة عامة، للمخططات الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، والربط بينها وبين المشاريع الاستعمارية المختلفة، تجاه دروز المشرق، وصولاً إلى طبيعة السياسة الاسرائيلية وأبعادها تجاه الدروز في الجولان.

الموقف الاسرائيلي من الدروز الفلسطينيين

تعرضت الطائفة الدرزية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، إلى سياسة مزدوجة، طرفها الأول: حملات القمع والاضطهاد والمصادرة، وذلك كجزء من الاضطهاد الذي تعرض له مجمل الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه وفئاته، وطرفها الثاني: حملات الدس والتزوير والتجهيل. وقد رمت السلطات الاسرائيلية، من وراء سياستها، إلى عزل أبناء الطائفة الدرزية عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني، والحد من نشاطهم الفعّال في مقارعة السلطات الاسرائيلية. وتنفيذاً لسياسة العزل، اتبعت السلطات عدة أساليب، على غرار: تغذية الولاءات العائلية والعشائرية، والإبقاء على القيادات التقليدية، والمحافظة على الأوضاع المتردية للطائفة الدرزية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وبث روح التفرقة والصراع سواء داخل القرية الواحدة من خلال الصراعات العائلية، أو في المناطق المختلفة التي يتواجد فيها أبناء الطائفة، كالخلاف المفتعل بين دروز الجليل الأعلى، ودروز الكرمل. وقد عملت السلطات الاسرائيلية على إحباط أي توجه لتنظيم نضال الطائفة الدرزية في إطار النضال العام للشعب الفلسطيني من خلال الأحزاب الوطنية والتقدمية. ومقابل ذلك، ساهمت في خلق تجمعات ومنظمات موالية لها. يقف على رأسها ذوي المصالح الضيقة، مثل «الكشاف الدرزي الاسرائيلي» و«المنظمة الدرزية الصهيونية» وغيرها. وتوجت السلطات الاسرائيلية إجراءاتها هذه بفرض قانون الخدمة الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية، وكان ذلك في عام ١٩٥٥. ودائماً، كانت السلطات تتظاهر وكأنها الطرف الحريص على مصلحة الطائفة الدرزية، وطرحت عدة شعارات، أرادت منها استمالة أبناء الطائفة، مثل: «التوجه الخاص للدروز»، وأوجدت ما يسمى بـ«التعليم الانفرادي الخاص للطائفة» و«المدارس الثانوية الدرزية»، وفرضت مادة «التراث الدرزي» على أبناء الطائفة، وغير ذلك من الشعارات والتوجهات[٧]. وقد واجهت كافة هذه الأساليب، مقاومة كبيرة من أبناء الطائفة الدرزية، فنشأت بعض التنظيمات المعارضة للسياسة الاسرائيلية، منها من فشل ومنها من استمر في نضاله ولا يزال فاعلاً، وأبرز هذه التجمعات: «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر حالياً الإطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين. ولهذه اللجنة برامجها المتعددة الجوانب، ومن أولى مهامها النضال لإلغاء التجنيد الإجباري. والجدير بالذكر أن «لجنة المبادرة» قد تأسست في أوائل عام